

الملخص التنفيذي

”مصادقتك مقوضة“ تحديات في تحديد البلد الأصلي لطالبي اللجوء من عديمي الجنسية: أكراد من سوريا في المملكة المتحدة

أن تكون شخصاً عديم الجنسية وأن تكون لاجئاً هما حالتان متميزتان، غير أنهما تتداخلان في حالة ”اللاجئين عديمي الجنسية“ – أولئك الذين فروا من بلادهم بسبب الاضطهاد، ولا يُعتبرون مواطنين في ذلك البلد، أو أي بلد آخر. احتمال أن تكون لاجئاً عديم الجنسية هو أمر معترف به صراحة ضمن اتفاقية اللاجئين لعام 1951. وبينما نظرت الدراسات البحثية في حالة اللاجئين عديمي الجنسية بموجب القانون الدولي (بما في ذلك القانون الدولي للاجئين)، لم تُجر سوى بحوث محدودة حول تجارب طالبي اللجوء عديمي الجنسية في إطار إجراءات اللجوء.

من خلال البحث في تجارب أكراد سوريا عديمي الجنسية مع إجراءات اللجوء في المملكة المتحدة، توصلت هذه الدراسة إلى مواجهة طالبي اللجوء عديمي الجنسية لتحديات فريدة في إثبات بلدهم الأصلي. لا تعزز عملية إثبات بلد المنشأ طالبي اللجوء عديمي الجنسية لتحديات خاصة فحسب، بل تشكل تحدياً أيضاً لصانعي القرار الذين ينظرون في طلباتهم.

ويسلط هذا التقرير الضوء على ثلاثة عوائق قد يواجهها طالبو اللجوء في هذه العملية:

- (1) تقديم الوثائق المدنية
- (2) إظهار الوعي السياقي المحلي
- (3) التحليل اللغوي

بعض طالبي اللجوء عديمي الجنسية غير قادرين على تقديم الوثائق المعترف بها من جانب صانعي القرار. وقد تكون المراجع الثقافية لطالبي اللجوء عديمي الجنسية الذين قد ينتمون إلى أقلية معينة (كما في حالة أكراد سوريا الذين تمت دراستهم في هذا البحث) مختلفة تماماً عن مجتمع الأغلبية (المواطنين) من ذلك البلد. كما تعرض بعض الأكراد عديمي الجنسية المشمولين بهذا البحث إلى المزيد من عدم التصديق لأن صانعي القرار في مجال اللجوء اعتمدوا على ممارسات مشكوك فيها لتحليل اللغة لتحديد بلدهم الأصلي. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأكراد عديمي الجنسية من سوريا يعيشون في مناطق حدودية على مقربة من الأكراد في الدول الأخرى، وأن بعضهم قضى سنوات في النزوح في البلدان المجاورة قبل وصولهم إلى المملكة المتحدة.

تنتج هذه الأضرار، إلى حد كبير، عن الافتراضات المتعلقة بالجنسية وكيف "ينبغي" أن يتصرف أو يعبر الأشخاص من بلد معين عن أنفسهم، وهو ما كان واضحاً في النظام وبين صانعي القرار. وتعتمد هذه الافتراضات - ضمناً أو صراحة - على "القياس السائد للمواطن" عند تحديد بلد المنشأ لطالبي اللجوء. والواقع أن تجارب الحياة اليومية لعديمي الجنسية تختلف أحياناً اختلافاً كبيراً عن تجارب المواطنين الذين يعيشون في البلد نفسه. ويجب توعية صانعي القرار بهذا وبالآثار الأوسع نطاقاً لانعدام الجنسية عند النظر في الطلبات المقدمة من طالبي اللجوء عديمي الجنسية.

وتهدف التوصيات التالية إلى إفادة كل من طالبي اللجوء عديمي الجنسية وصانعي القرار الذين ينظرون في طلباتهم:

يجب على وزارة الداخلية في المملكة المتحدة فعل ما يلي:

- ضمان توفير التدريب للمسؤولين الذين يجرون المقابلات في مراحل طلب اللجوء المختلفة ويتخذون القرارات لضمان تمكنهم من تحديد حالات انعدام الجنسية وتسجيلها على النحو المناسب، وفهم أهميتها، وأخذها بعين الاعتبار في القرارات.
- مراجعة بروتوكولاتها بشأن تحديد بلد المنشأ في الطلبات التي يكون فيها مقدم الطلب عديم الجنسية. وينبغي توضيح الإجراءات المتعلقة باعتبار طالبي اللجوء الذين يدعون أنهم عديمو الجنسية كحالات "جنسية متنازع عليها" بدلاً من حالات "انعدام جنسية متنازع عليها"، ومراجعة الآثار المترتبة على ذلك (مثلاً في إطار الإحصاءات).
- ضمان عدم النظر إلى وثائق مقدمي الطلبات من عديمي الجنسية بمعزل عن غيرها، وإنما النظر إليها في سياق الأدلة بأكملها.
- تطوير المعلومات المتعلقة بالمراجع الثقافية الخاصة بالأقليات (ولا سيما المتضررين من انعدام الجنسية) واستخدامها على نحو أكثر فعالية.
- ضمان أن الأسئلة التي تُطرح عند تقييم الوعي السياقي المحلي لمقدم الطلب تستند على معلومات محدّثة، والنظر في التباين المحتمل في الردود بسبب انعدام الجنسية، وإعطاء مقدم الطلب ميزة الشك عند اقتضاء ذلك.
- النظر بشكل روتيني في الآثار المحتملة لانعدام الجنسية (وما يرتبط بها من تهيميش من الميادين والخبرات الثقافية السائدة) على ردود مقدمي الطلبات في طلبات اللجوء.
- مراجعة واختبار أداء ودقة التحليل اللغوي للمجتمعات المحلية العابرة للحدود والمجتمعات اللغوية التي يكون رسم الخرائط اللغوية لها محدوداً، بما في ذلك المجتمعات المحلية المتأثرة بانعدام الجنسية.
- إجراء عمليات تدقيق، بما في ذلك بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مع التركيز على التعرّف على القرارات المتعلقة بالجنسية وانعدام الجنسية في حالات اللجوء (بما في ذلك للأكراد من سوريا).

يجب على كبير مراقبي الحدود والهجرة المستقل (ICIBI) فعل ما يلي:

- إجراء فحص لتقييم المصادقية في قرارات وزارة الداخلية البريطانية المتعلقة بمقدمي الطلبات من عديمي الجنسية (بما في ذلك الأكراد من سوريا).

يجب على المجموعة الاستشارية المستقلة المعنية بالمعلومات القطرية (IAGCI) فعل ما يلي:

- مراجعة معلومات وزارة الداخلية البريطانية عن بلد المنشأ والمتعلقة بالأكراد من سوريا، والمجتمعات الأخرى عديمة الجنسية على مستوى العالم.

ينبغي لمقدمي المعلومات عن بلد المنشأ فعل ما يلي:

- الإشارة بوضوح إلى مشكلات انعدام الجنسية/الجنسية في البلدان التي يمثل فيها انعدام الجنسية مشكلة كبيرة وضمان تحديث التقارير ذات الصلة وتوضيح الفروق الدقيقة فيها لتعكس التنوع الداخلي في سياق مثل سوريا (أي، منطقة منقسمة سياسياً وعسكرياً ذات تنوع كبير في الأقليات).¹

ينبغي على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة فعل ما يلي:

- أن يكون لديهم على الأقل فهم أساسي لانعدام الجنسية وتزويد أنفسهم بالموارد اللازمة لتمكينهم من تحديد حالات انعدام الجنسية وفهم آثارها على طلبات اللجوء (بما في ذلك المحامين، وخدمات الدعم، وصانعي القرار، وغيرهم من مقدمي الخدمات في الخطوط الأمامية)²

¹ كأداة مفيدة في هذا الصدد، انظر: أسيلوس (2023) مبادئ إجراء بحوث معلومات عن انعدام الجنسية في البلد الأصلي:
[4https://www.asylos.eu/Handlers/Download.ashx?IDMF=c259abef-cc25-45cd-a8fc-aef1e0484da](https://www.asylos.eu/Handlers/Download.ashx?IDMF=c259abef-cc25-45cd-a8fc-aef1e0484da)
² انظر على سبيل المثال، أدوات وموارد الشبكة الأوروبية حول انعدام الجنسية الخاصة برحلات عديمي الجنسية: www.statelessjourneys.org